بيان معنى كلام الموفق في اللمعة

عبد الله بن سليمان العبدالله (ذو المعالي)

<TD< tr/>

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على سيِّد الأنبياء و المرسلين ، و على آله و صحبه أجمعين .

أما بعد :

فهذا تحرير لمسألة مهمة ذكرها الإمام ابن قدامة _ رحمه الله _ في (اللمعة) فقال : [و ما أشكل من ذلك _ أي الصفات _ ؛ وجب إثباته لفظاً و ترك التعرض لمعناه] .

و هذه الكلمة قد أورثت إشكالاًكبيراً بين العلماء في : ما المراد بها ، و ما هو مذهب ابن قدامة في الصفات ؟

و قبل الولوج في تحرير مراد ابن قدامة من هذه اللفظة التي ذكرها في (اللمعة) أبيِّن مسألة نفيسة ينبني عليها هذا التحرير ، و هي :

أن الصفات بالنسبة لمعانيها نوعان :

الأول : صفات معناها واضح جلي .

الثاني : صفات معناها مشكل خفي .

فالواجب في الأول أمران :

أحدهما : الإيمان بها لفظاً .

ثانيهما : الإيمان بالمعنى الظاهر منها .

و أما الثاني فالواجب فيه أمران _ أيضاً _ :

أولهما : الإيمان بها لفظاً .

ثانيهما : ترك التعرض لمعناها .

قال شيخنا العلامة الفقيه محمد بن صالح العُثَيْمِيْن _ رحمه الله _ : (و الواجب عند الإشكال اتباع ما سبق من ترك التعرض له و التخبط في معناه) . انظر : شرح لمعة الاعتقاد (33) .

و أما كلمة الموفق فإن أهل العلم لهم فيها أربعة توجيهات :

الأول : أنه قول المفوضة ، و قال به العلامة محمد بن إبراهيم (فتاويه 1/202-203) ، و العلامة عبد الرزاق عفيفي (فتاويه 1/153) .

بل نصَّ الثاني على أنه مفوِّض ، و برأه الأول من التفويض _ و هو الحق _ .

الثاني : أن المراد بقوله : (و ترك التعرض لمعناه) أحد أمرين :

أحدهما : الكيفية .

الثاني : المعنى الباطل .

و مما يؤيد هذا _ و أنه هو من مراده بهذه اللفظة _ استدلاله بقول الإمام أحمد : (لا كيف و لا معنى) أي لا تعرضاً للكيفية ، و لا ذكراً للمعاني الباطلة التي تنـزه عنها الصفات .

الثالث : أن مراده تفويض الصفة التي أشكل عليه معناها ، و هذا ظاهر كلامه .

قلت : و هذا هو الحق _ عندي _ و هو الذي يجب حمل كلامه عليه ، لأدلة :

الأول : قوله : (و ما أشكل) فلم يرد مطلق التفويض لمعاني الصفات .

الثاني : آية آل عمران (7) ، فقد قال في الروضة (1/281) : (و لأن قولهم (آمنا به) يدل على نوع تفويض و تسليم لشيء لم يقفوا على معناه ...) .

و لا شك أن مراده تفويض المعنى المشكل .

الثالث : أن الآية فيها أن التشابه في الأدلة أمر نسبي ؛ فقد يشكل نص على عالم ، و ليس هو كذلك عند غيره .

ثم _ أيضاً _ إن الواجب إرجاع هذه اللفظة المشكلة من كلام الموفق _ رحمه الله _ إلى سائر كلامه في كتبه _ كما في رسالته (اللمعة) من تقريره الصفات على منهاج أهل السنة . [انظر _ أيضاً _ : تحريم النظر في كتب الكلام (59)] ، و اعتقاده المشهود له به من قِبَلِ من ترجم له من أهل السنة .

الرابع : أن مراده بتلك القولة هو تفويض المعنى المراد عند الجهمية ، و دليل ذلك استدلاله بقول الإمام أحمد : (لا كيف و لا معنى) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية _ رحمه الله _مبيناً معنى كلمة الإمام أحمد _ : (و المنتسبون إلى السنة من الحنابلة و غيرهم الذين جعلوا لفظ التأويل يعم القسمين يتمسكون بما يجدونه فى كلام الأئمة في المتشابه مثل قول أحمد فى رواية حنبل و لا كيف و لا معنى ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها و كلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع و قد بين أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية و نحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله) [الفتاوي 17/363] .

ثم قال : (فنفى أحمد قول هؤلاء و قول هؤلاء قول المكيفة الذين يدعون أنهم علموا الكيفية و قول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه و يقولون معناه كذا و كذا) [17/364] .

و لِيُعْلَمْ أن الأخذ بهذه الكلمة الموهمة و جعلها مذهباً للموفق دون الرجوع إلى مذهبه في سائر كتبه أمر لا يجوز الحكم من خلاله على الموفق ، و هو

حكم خالٍ من التحقيق .

ثم _ أيضاً _ إن الموفق _ رحمه الله _ لم يُبَيِّن أن هذا هو مذهبه ، بل إنه قرَّرَ منهجاً عاماً ، و هذا فيه فائدة قلَّ من تنبه لها أحد ؛ و هي : أنه سدَّ باب الخوض في الصفات بغير حق ، و التكلف في تتبع الكيفيات ، و ضرب المعاني الباطلة لصفات الله _ تعالى _ .

الجمعة 13/10/1422هـ